الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد–الطارف–
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة الشاذلي بن جديد
UNIVERSITÉ CHADLI BENDJEDID

سلسلة محاضرات في الاقتصاد السياسي

مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك حقوق

الموسم الجامعي 2023–2024

المحاضرة الثانية: مناهج علم الاقتصادي السياسي وأساليب التحليل الاقتصادي

1_ منهج علم الإقتصاد السياسي: يقصد بمنهج البحث في أي فرع من فروع المعرفة البشرية الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته لموضوع ما، للتوصل إلى قانون عام، او هو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة، فالمنهج إذن هو مجموعة الخطوات التي يتخذها الذهن بهدف استخلاص المعرفة[1].

- تهدف الدراسات الإقتصادية إلى معرفة القوانين التي تحكم العلاقات بين الظواهر الإقتصادية المختلفة ومن اجل الوصول لهذه القوانين لابد من إستخدام طرق بحثية ومنهجية علمية لتفسير هذه الظواهر وغيرها[2]، من أبرز هذه المناهج نذكر:
- **أ- المنهج الإستنباطي:** وهو المنهج الذي يقوم على استنباط او استنتاج نتائج عامة من فروض تم وضعها واختبارها وذلك للتوصل إلى تفسير العلاقة بين الظواهر المختلفة وهذا المنهج يلائم العلوم الإجتماعية ومنها علم الإقتصاد[3]، فهو عملية استخلاص منطقي بمقتضاها ينتقل الباحث من **العام إلى الخاص**، إذ يبدأ بوضع مقدمات عامة ويهبط منها متدرجا إلى أفراد تندرج تحت هذه المقدمات أي أن النتيجة متضمنة في المقدمات[4].
- وقد استخدمت الطريقة الإستنباطية على يد الإقتصاديون الكلاسكيون مثل **ريكاردو ومالتس وجون ستيوارت ميل** عندما قاموا بوضع نظريتهم الإقتصادية ذات الأهمية المعروفة مثل قوانين العرض والطلب، وأهم مايؤخذ على هذه الطريقة

---

[1] – محمد دويدار، **مرجع سابق**، 65.

[2] – عزت قناوي، سليمان نيرة ، **مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي**، دار العلم للنشر، د م، 2004، ص 31.

[3] – نجلاء محمد ابراهيم بكر، **مبادئ الإقتصاد**، د.م، د.ت، ص 07.

[4] – محمد دويدار، **مرجع سابق**، ص 71.

إنها تعتمد على وضع فروض تغيرها حقائق الأمر الذي يؤدي إلى الشك في صحتها وعدم مصداقية نتائجها، ورغم ذلك فإن هذه الطريقة تعتبر من أكثر الطرق شيوعا في مجال الدراسات الإقتصادية[1].

- **ب- المنهج الإستقرائي:** وهو ذلك المنهج الذي ينتقل من **الخاص إلى العام** ويقوم على التحليل والتركيب على الوقائع ومنه تتشكل العملية المنطقية التي يخلص بواسطتها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة فهو تلك العملية العقلية التي تنصرف إلى الاستدلال عن طريق الملاحظة أو التجربة، فهو عملية منطقية تنقل بواسطتها من الواقع لاكتشاف القوانين العامة عبر استقراء جزئيات هذا الواقع وجعلها تعبر عن ما يتضمنه من قوانين عامة وظل هذا المنهج محصورا في العلوم الطبية حى القرن الثامن عشر حيث إنتقل إلى حقل العلوم الإجتماعية[2].

2- أساليب التحليل الإقتصادي:

إن اتباع المناهج العلمية العامة في التحليل الاقتصادي يقتضي البحث عن أكثر الأساليب ملاءمة في حقل الدراسات الاقتصادية، ويفرق في هذا المجال بين الأسلوب الرياضي الذي يعتمد على المنهج الاستنباطي، والأسلوبين التاريخي والإحصائي اللذين يعتمدان على الاستنباط والاستقراء معا، وما نلاحظه أن مناهج البحث المختلفة المستخدمة في الاقتصاد نشأت في حقول معرفة مختلفة والباحثين الاقتصاديين قاموا بالتوفيق بينها وبين طبيعة عملهم[3]، وتتمثل أبرز هذه الأساليب في الآتي:

---

[1] – عزت قناوي، سليمان نيرة ، **مرجع سابق**، ص 32.

[2] – العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص 21.

[3] – إبراهيم بولكاحل، **مرجع سابق**، ص 13.

- **أ– الأسلوب الرياضي**: مع بدايات التحليل الإقتصادي إعتمد الدارسون عللى التحليل العلقلي التجريدي(العقل هو المصدر الوحيد واليقيني للمعرفة العقلانية)، حيث تعتبر الرياضيات علما تجريديا عاما يهتم بدراسة العلاقة بين الكميات المتغيرة[1]، وإذا بحثنا العلاقات التبادلية بين المتغيرات وليس السببية إذ يمكن أن يحدد إذ يمكن أن يحدد المتغير (أ) المتغير (ب) دون أن يكون الأول سببا في وقوع الثاني ومن هنا يصبح من الممكن استخدام الرياضيات في الدراسات الإقتصادية[2]، فالرياضيات إذن تقدم أسلوبا للبحث يتفق وطبيعة علم الإقتصاد.
- ويتصف الأسلوب الرياضي برأي"جيتان بيرو" بثلاثة صفات[3] وهي: [4]

– إستخلاص أوسع النتائج من المقدمات.

– –السرعة لأن الرياضيات تسمح بالتعبير برموز بسيطة عما لا يمكن التعبير عنه في اللغة العادية إلا بجمل طويلة.

– الدقة في التعبير وتجنب التشويش، فالتحليل الرياضي يحل محل اللغة العادية في البحث عن العلاقات التبادلية بين المتغيرات الاقتصادية.

- ومن أهم الأساليب المتبعة في هذه الطريقة تطبيق القواعد والأسس المستخدمة في العلوم الرياضية على الظواهر الإقتصادية وإيجاد نظريات اقتصادية تستخدم الأرقام الحسابية فيها مثل نظرية القيمة والأسعار والتوزيع[5].

---

[1]– **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[2]– العيد دحماني، **محاضرات في الإقتصاد السياسي**، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة اولى علوم سياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأغواط، 2018–2019، ص 20.

[3]– إبراهيم بولمكاحل، **مرجع سابق**، ص14.

[4] – **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[5] – عزت قناوي، سليمان، نيرة **مرجع سابق**، ص 35.

- **ب– الأسلوب التاريخي:** يقوم هذا الأسلوب بدراسة الظواهر الإقتصادية المختلفة من خلال دراسة التاريخ والبحث منه عن قوانين تفسر هذه الظواهر وتحكمها، وقد كان من أنصار هذا الأسلوب كل من **ليست** و **روسشار** في ألمانيا و **ليسلي** في انجلترا[1]، حيث يقتضي استخدام الأسلوب التاريخية تجميع واستقراء الحوادث والوقائع الاقتصادية التي حدثت في الماضي وذلك من الكتب والوثائق التاريخية المتوفرة، بعد التحقق من صحتها لضمان صحة النتائج التي يتم التوصل إليها ثم تأتي مرحلة وصف الوقائع وتفسيرها، أي معرفة ماكان منها سببا وماكان منها نتيجة له، ومعرفة العناصر المتكررة وغير المتكررة ودرجة انتظام تكرارها، وأخيرا يقوم المؤرخ بالكشف عن اللقوانين الثابتة والمتكررة التي كانت تحكم العلاقات بين مختلف الظواهر الاقتصادية[2].
- فالتاريخ بهذا أصبح أداة للتحليل تفيد في معرفة ماكان وفي تفسير ما هو كائن، وفي توقع ما سيكون في المستقبل، أي تحديد القوانين التي تحكم تطور الشعوب و الظواهر الاقتصادية[3].
- ومن أهم مميزات هذا الأسلوب أنه لايعتمد على حقائق ثابتة لكل الأفراد وكل المجتمعات وكل الأزمنة مما يجعل تغيراتها متطورة ومتناسقة مع الظروف السائدة في كل مجتمع وكل عصر[4].

– **ج– الأسلوب الإحصائي:** يرى الإقتصاديون أن الإحصاء ليس مجرد أسلوب فحسب بل إنه علم مستقل وان قوانينه يمكنها أن تستوعب علم الإقتصاد، وتقدم الإحصاءات مقياساً دقيقاً وضرورياً لحجم الظواهر الاقتصادية، لأننا، بتعبير **مور Moore** ،

---

[1] – **نفس المرجع**، ص 33.

[2] – إبراهيم بولمكاحل، **مرجع سابق**، ص 14.

[3] – **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

[4] – عزت قناوي، سليمان نيرة، **مرجع سابق**، ص 33.

لانعرف شيئاً ما دمنا لا نستطيع قياسه، والإحصاء هو الذي يسمح بهذا القياس، ويقدم بذلك المادة اللازمة لاستخلاص القوانين الاقتصادية، كما يلجأ الاقتصاديون إلى الأسلوب الإحصائي لقياس مستوى العلاقة بين الظواهر المختلفة، فلا يكفي القول إن مستوى استهلاك المجتمع يتوقف على مستوى ما يحققه من دخل، بل لابد من تحديد أثر زيادة الدخل في مستوى الاستهلاك تحديداً كمياً[1].

- حيث تزايدات أهمية إستخدام الإحصاء كأداة للتحليل وخاصة مع تزايد البيانات الإحصائية التي تصدرها الحكومات أو مؤسسات الأعمال وتحليل هذه البيانات يساعد في فهم السلوك الإقتصادي بطريقة كمية[2].
-

3- عمليات النشاط الإقتصادي:

يعرف النشاط الاقتصادي على انه مجموع العمليات والمهام التي يقوم بها الفرد أو مجموعة من الأفراد لاستخراج الموارد الأولية وتحويلها إلى منتجات قابلة للاستهلاك لتلبي حاجات أعضاء المجموعة، حيث يبدأ النشاط الاقتصادي للإنسان من خلال مزاولته للمهن والحرف وتلقي العائدات مقابل جهده ثم يعمل على انفاقها لتلبية حاجاته بمختلف مستوياتها، ومن هنا فإن مؤشر النشاط الاقتصادي يقتصر فقط على الملاك والتجار فكل عملية تتوفر على العناصر التالية: **الإنتاج، التوزيع، التبادل، الإستهلاك**[3]، وهو ما سنتطرق إليه في الآتي:

1- الإنتاج: هو تلك العمليات التي تغير من شكل المادة فتجعلها صالحة لإشباع حاجات ما، أو بعبارة أخرى تلك العمليات التي من شأنها خلق منفعة أو زيادة

---

[1] – الموسوعة العربية (إلكترونية)، **اقتصاد (علم)**، متاح على الرابط: http://arab-ency.com.sy/detail/135 ، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2021/03/29.

[2] – أحمد محمد مندور، **مقدمة في الإقتصاد**، د.م، د.ت، ص 12.

[3] – العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص12.

المنفعة [1]، التي تدور حولها العملية الإنتاجية والنشاط الإنتاجي سواء كانت متحصلة من سلع أو خدمات تتخذ أشكالا مختلفة وهي: [2]

- **المنفعة الشكلية:** وهي ناتجة من مجرد تغيير في شكل المادة مثل تحويل المادة الأولية إلى مادة مصنوعة.
- **المنفعة المكانية:** وتمثل في خدمات نقل السلع من أماكن إنتاجها إلى أماكن الطلب عليها.
- **المنفعة الزمانية:** وتتمثل في عمليات تخزين السلعة والمحافظة عليها من وقت إنتاجها إلى وقت الحاجة إليها.
- ويختلف الإنتاج من حيث التنظيم والأهداف في كل تشكيلة اجتماعية أو اقتصادية أو تاريخية، ففي المجتمع العبودي مثلا فإن الإنتاج يهدف إلى خلق الفائض للسيد مالك العبيد، وفي ظل المجتمع الإقطاعي فهو يستهدف تحقيق أقصى الربح للرأسماليين مالكي وسائل الإنتاج والمواد الأولية، غير أن هدفه في الاشتراكية هو تلبية الحاجات المتزايدة لعموم الشعب حيث تتولى الدولة إدارته بمعرفة العمال المتعاونين معها وفق خطة عامة[3]، حيث تشمل عناصر الإنتاج أربعة أقسام وهي: الأرض–الطبيعة–، العمل، رأس المال، والتنظيم –الإدارة–*.

2– التوزيع: يتطلب بعد كل عملية إنتاج نهائية للسلع والبضائع توزيعها وفق سياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف المجتمع والتي ترسمها الدولة من خلال النظام الاقتصادي المتبع ولهذا تتم عملية التوزيع بناءا على طابع الملكية لوسائل الإنتاج

---

[1] – رواء زكي الطويل، مرجع سابق، ص89.

[2] – عبد الحميد محمود البعلي، **أصول الإقتصاد الإسلامي**، الكويت، ص 86، متاح على الرابط التالي: https://islamsyria.com/portal/uploads/CMS/library/100120131112122806.pdf .2021/03/30

[3] – عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص ص 18–19.

* لمزيد **من المعلومات أنظر** : رواء زكي الطويل، **مرجع سابق**، ص13.

وهو ما يختلف فيه الأنظمة الاقتصادية من مرحلة لأخرى أو في وقت واحد إلا أن الشيء الذي تتقاطع فيه الأنظمة الإقتصادية هو توجيه السلع والمنتجات للاستهلاك عبر التوزيع بآليات مختلفة كالتسويق والتبادل والمكافأة مقابل الجهد[1].

3- **التبادل**: يقصد به إعطاء شيء مقابل شيء آخر وهو حلقة وصل تجمع بين الإنتاج والإستهلاك، والفرق الذي يميز بين الإقتصاديات البدائية والحديثة يكمن في تحديد معدلات التبادل بين المنتوجات إذ يتحدد معدل التبادل بين المنتوجات في المجتمع البدائي في لحظة قبل التبادل في حين تتحدد معدلات التبادل بين المنتوجات في المجتمع الحديث في السوق أي ان النتوجات سيعرف سعرها بعد مساومات وفقا لآليات السوق، ولايتم التبادل الآن بصيغة المقايضة وإنما يتم بإستخدام وسيط يسهل عملية المبادلة وهو النقود ومايرتبط بها من مؤسسات مصرفية ووسائل القرض والإئتمان..إلخ[2].

- حيث ان الإنسان لايقاوم النذرة في الطبيعة بمفرده لأنه لن يستطيع ان يقوم بكل مهام الإنتاج بل يتم من خلال التعاون مع أعضاء الجماعة حتى يتمكن من حفظ بقاءه[3].

4- **الإستهلاك**: يعتبر الاستهلاك سلوكا اقتصاديا لأنه يعبر عن رغبة الفرد أو المجتمع في تلبية حاجاتهم الاقتصادية التي يشعر بها وهي مرتبطة بنشاط اقتصادي معين وتستهدف عملية الاستهلاك قوى الإنتاج لتتحول إلى ثروة جديدة من جهة أو تلك المنتجات التي يجب اقتنائها مباشرة[4].

---

[1] – العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص13.

[2] – عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص 13.

[3] – ابراهيم بولمكاحل، **مرجع سابق**، ص 08.

[4] – العيد دحماني، **مرجع سابق**، ص14.

4– أهمية دراسة علم الإقتصاد السياسي: يحظى علم الإقتصاد السياسي بأهمية بالغة لدى المفكرين الإقتصاديين والسياسيين ويلخص **الدكتور عبد الله ساقور** أهمية الإقتصاد السياسي في الآتي:[1]

–دراسة القوانين التي تضبط العلاقات بين الناس أثناء انتاج الثروة المادية وشروط تطورها وتبادلها على مر التاريخ وفق دراسة متكاملة لعمليات الإنتاج والتبادل والتويزع والإستهلاك في المجتمع.

–يقوم الإقتصاد السياسي بالتحليل الإقتصادي للهيكل الإقتصادي للمجتمع وتداخل عناصره ببعض كظواهر إقتصادية ليتجاوزها في دراسة أشكالها الإجتماعية المختلفة أي تحليل مجمل العلاقات المتولدة عنها.

–يفرض الهيكل الإقتصادي على الدارس الإقتصادي مشكلات أو أسئلة معينة يكون محورها الوقائع الإقتصادية ومجالها الواقع الاجتماعي وانعكاساتها في الوعي والفكر لديه.

–يتميز عصرنا الحالي بظاهرتي التحول والصراع فمن الناحية السياسية الإقتصادية يحتل الإقتصاد السياسي مركز الصدارة في التراكم المعرفي ، حيث يدلنا هذا العلم عن أحسن السبل لإنجاز التحولات بأقل التكاليف الممكنة.

---

[1] – عبد الله ساقور، **مرجع سابق**، ص ص 13، 14.